CBD

UNEP

Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/WG-RI/3/6
24 February 2010

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

الفريق العامل المفتوح العضوية
المخصص لاستعراض تنفيذ الاتفاقية
الاجتماع الثالث
نيروبي، 24-28 مايو/أيار 2010
البند 5-2 من جدول الأعمال المؤقت*

الإبلاغ الوطني: استعراض الخبرات والمقترحات المتعلقة بالتقرير الوطني الخامس

مذكرة من الأمين التنفيذي

مقدمة

1- تقتضي المادة 26 من الاتفاقية من جميع الأطراف أن تقدم إلى مؤتمر الأطراف تقارير بشأن التدابير المتخذة لتنفيذ أحكام الاتفاقية وفعاليتها في تحقيق أهداف الاتفاقية. ووفقا للفقرة 4 (أ) من المادة 23 من الاتفاقية، على مؤتمر الأطراف أن يبقي تنفيذ الاتفاقية قيد الاستعراض وأن ينظر، في جملة تقارير منها، المعلومات المقدمة وفقا للمادة 26.

2- وقرر مؤتمر الأطراف، في المقرر 14/8، أن تقدم الأطراف التقرير الوطني الرابع بحلول 30 مارس/آذار 2009. وفي الفقرة 18 (د) من هذا المقرر، طلب مؤتمر الأطراف إلى الأمين التنفيذي أن ييسر الدعم لإعداد التقرير الوطني الرابع، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (اليوئنديبي)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب) وشركاء آخرين. وأُعرب عن هذا الطلب أيضا في المقرر 16/8.

3- واستعرض الفريق العامل المعني باستعراض تنفيذ الاتفاقية، في اجتماعه الأول، المعقود في سبتمبر/أيلول 2005، عملية الإبلاغ الوطني بموجب الاتفاقية، وخاصة أسباب التأخر في تقديم التقارير أو عدم تقديمها، وأوصى باعتماد المبادئ التوجيهية المتعلقة بالإبلاغ الوطني مبكرا لكي يتاح للأطراف الوقت الكافي لإعداد تقاريرها. وبناء على هذه التوصية، أعتمد مؤتمر الأطراف، في اجتماعه الثامن، المعقود في مارس/آذار 2006، المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتقرير الوطني الرابع وطلب إلى الأطراف أن تقدم التقرير الوطني الرابع كيما يُنظر فيها خلال الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف، في عام 2010 (المقرر 14/8). ووفقا لذلك، من المتوقع أن يعتمد مؤتمر الأطراف في اجتماعه العاشر المبادئ التوجيهية المتعلقة

* UNEP/CBD/WG-RI/3/1.

لتقليل الآثار البيئية لعمليات الأمانة والمساهمة في تنفيذ مبادرة الأمين العام بأن تكون منظمة الأمم المتحدة محايدة مناخيا، طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة. ويرجى من المندوبين التكرم بإحضار نسخهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

بالتقرير الوطني الخامس، بناء على توصية الفريق العامل المعني باستعراض تنفيذ الاتفاقية حتى يمكن للأطراف أن تقدم تقاريرها الوطنية الخامسة كيما يُنظر فيها خلال الاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الأطراف.

4- وتستعرض هذه المذكرة الخبرات والدروس المستفادة من التقارير الوطنية الرابعة، وتقدم، على هذا الأساس، مقترحات للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتقرير الوطني الخامس. ويوجز القسم ثانيا من هذه المذكرة حالة تقديم التقرير الوطني الرابع، فضلا عن الأنشطة التي اضطلعت بها الأمانة وشركاؤها لتيسير عملية إعداد وتقديم التقارير. ويوجز القسم ثالثا الخبرات والدروس المستفادة من هذه الجولة من الإبلاغ، فضلا عن الجولات السابقة من الإبلاغ الوطني، بما في ذلك تحليلا للتحديات التي ووجهت فيما يتعلق بالحصول على التمويل لإعداد التقرير الوطني الرابع. ويعرض القسم رابعا مقترحات للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتقرير الوطني الخامس وتحسين عملية الإبلاغ الوطني بموجب الاتفاقية. ويشتمل المرفق على قائمة بالبلدان التي قدمت تقاريرها الوطنية الرابعة، حتى 12 مارس/آذار 2010، وقائمة بالبلدان التي لم تقم بذلك بعد.

ثانيا- حالة التقرير الوطني الرابع والأنشطة التي اضطلعت بها الأمانة والشركاء لتيسير عملية إعداد التقرير

حالة الإبلاغ

5- وفقا للمقرر 14/8، على الأطراف أن تقدم تقاريرها الوطنية الرابعة بحلول 30 مارس/آذار 2009. وبحلول هذا الموعد النهائي، قدم 26 بلدا تقريره. وحتى 12 مارس/آذار 2010، استلمت الأمانة ما مجموعه 109 تقارير وطنية رابعة (99 تقريرا نهائيا و10 مشاريع تقارير أولية). وترد قائمة بهذه البلدان في المرفق بهذه المذكرة. ووضعت جميع التقارير المستلمة حتى الآن على موقع الاتفاقية على الانترنت في https://www.cbd.int/reports/search/?type=nr-04. ويرد تحليل للمعلومات الواردة في التقارير الوطنية الرابعة المستلمة كوثيقة إعلامية (UNEP/CBD/WG-RI/3/INF/1) وفي الطبعة الثالثة من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي، المقرر إصدارها في 10 مايو/أيار 2010، وذلك أسبوعين قبل افتتاح اجتماع الفريق العامل هذا.

6- وحسبما يشار إلى ذلك في الشكل 1 أدناه، فإن معدل تقديم التقارير الوطنية الرابعة كان أسرع بكثير من التقارير السابقة. وقد يكون ذلك ناتجا عن الأهمية الأكبر لهذا التقرير والجهود الأكبر التي بذلتها الأطراف لإعداد التقرير في الوقت المحدد. وقد يعزى ذلك أيضا إلى الوقت الأطول المخصص لإعداد التقرير فضلا عن الجهود التي بذلتها الأمانة وشركاؤها في تيسير عملية إعداد وتقديم التقرير، التي ترد بالتفصيل في الفقرات التالية.

7- وعلى الرغم من أن هناك تحسينات كبيرة مقارنة بالتقارير السابقة، إلا أن معدل تقديم التقارير الوطنية لا يزال غير مرض. ذلك أن 14 في المائة فقط من الأطراف التزمت بالموعد النهائي الإلزامي الذي حددته الأطراف ذاتها. وحتى الآن، وبعد 11 شهرا من الموعد النهائي، لم تقدم سوى نسبه أكثر بقليل من نصف الأطراف التقارير. وأصدر الأمين التنفيذي إخطارات في أبريل/نيسان 2008، ويناير/كانون الثاني 2009 وأبريل/نيسان 2009، وأرسل، في سبتمبر/أيلول 2009، خطابات لجميع وزراء البيئة (أرسلت نسخة منها إلى نقاط الاتصال الوطنية) في البلدان التي لم تقدم بعد تقاريرها الوطنية بعد. وبالإضافة إلي ذلك ووجهت رسائل تذكير غير رسمية عديدة عن طريق البريد الإلكتروني، وتم الاتصال بمراسلي نقاط الاتصال أو التقارير الوطنية بالهاتف حيثما أمكن. كما ووجهت رسائل تذكير على هامش الاجتماعات التي شارك فيها ممثلو نقاط الاتصال والحكومات الأخرى. ووجه الأمين التنفيذي مرة أخرى رسائل في منتصف يناير/كانون الثاني 2010 إلى نقاط الاتصال وإلى الوزراء المسؤولين عن الاتفاقية من أجل ضمان تقديم التقارير الوطنية من قبل البلدان المتبقية بأسرع ما يمكن.

متابعة للمقررين 14/8 و16/8

8- حسبما طلب مؤتمر الأطراف في مقرره 14/8، انتهت الأمانة بسرعة من إعداد المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتقرير الوطني الرابع ووزعتها على جميع الأطراف في يوليه/تموز 2006. وترجمت المبادئ التوجيهية أيضا إلى جميع لغات الأمم المتحدة الأخرى ووضعت على موقع الاتفاقية على الانترنت في https://www.cbd.int/reports/guidelines/.

9- وإدراكا منها بالصعوبات المحتملة في استخدام المبادئ التوجيهية، التي تختلف عن تلك المتعلقة بالتقريرين الوطنيين الثاني والثالث، أعدت الأمانة والمركز العالمي لحفظ الطبيعة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والشركاء الآخرون دليلا مرجعيا للمساعدة في إعداد التقرير. وتضمن التقرير شروحات تفصيلية للمبادئ التوجيهية فضلا عن مواد مرجعية مفيدة وصلات بمواقع الانترنت التي يمكن أن تستخدمها الأطراف أثناء إعداد التقرير. وبالإضافة إلى ذلك، أُعدت دورة تدريبية بشأن الإبلاغ الوطني تتناول الرد على عدد من الأسئلة الرئيسية المتعلقة بإعداد التقرير الوطني الرابع.

الشكل 1- مقارنة معدلات تقديم التقارير الوطنية المطلوبة بموجب الاتفاقية

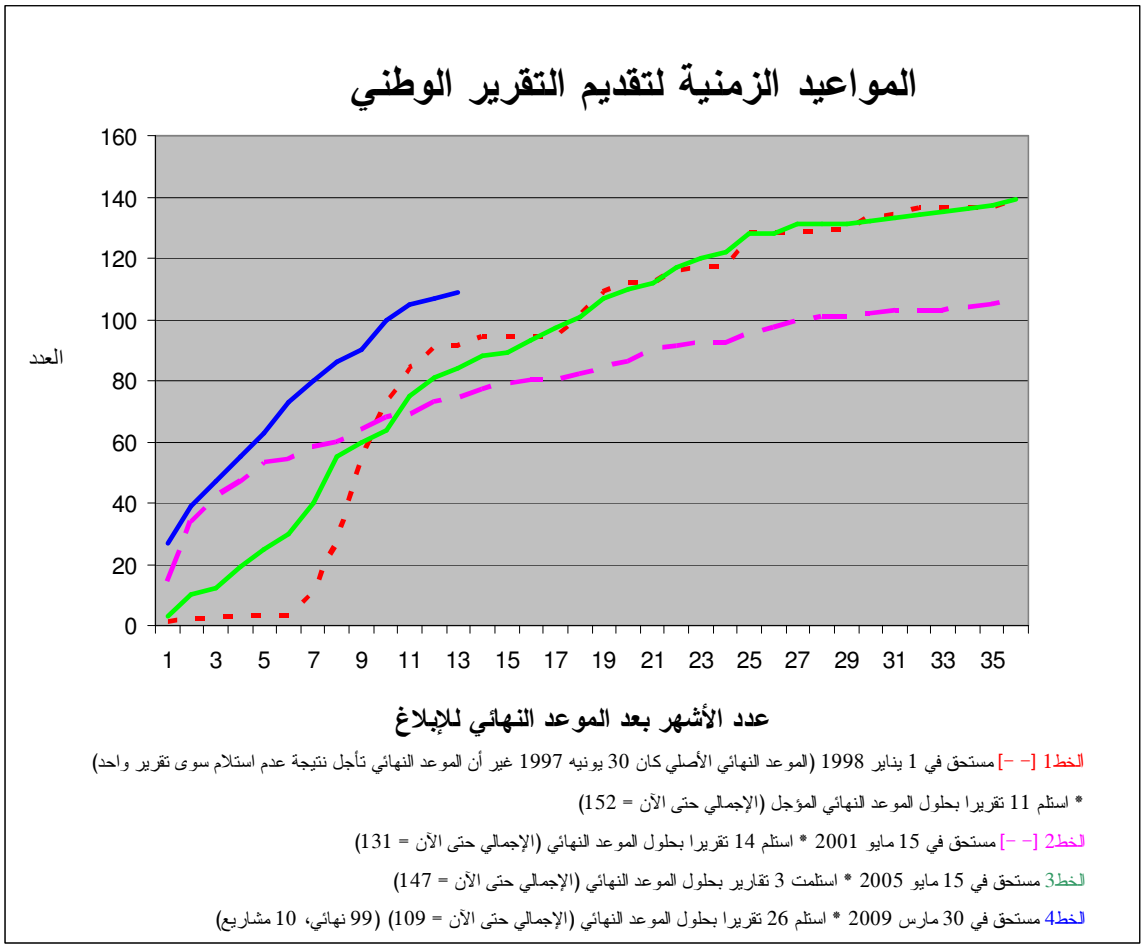

10- وأنشئت بوابة على موقع الاتفاقية على الانترنت (https://www.cbd.int/nr4/) مخصصة لإعداد التقرير الوطني الرابع بدعم من مرفق البيئة العالمية ووكالاته المنفذة. وجمعت البوابة معا جميع المواد المرجعية والأدوات ذات الصلة للمساعدة في تقييم التقدم نحو هدف 2010 وإعداد التقرير الوطني الرابع. كما تقدم البوابة تحديثات بشأن التقدم في الموافقات على طلبات التمويل. كما طُورت البوابة للسماح للبلدان بتبادل خبراتها في تقييم هدف 2010 وإعداد تقاريرها الوطنية الرابعة وتقديم دراسات حالة أو قصص نجاح في تحقيق هدف 2010.

11- واستجابة لطلب وارد في الفقرة 18 (ج) من المقرر 14/8، وبدعم من أستراليا، وكوستاريكا، وفنلندا، ورواندا، وجنوب أفريقيا، وتايلند، والمملكة المتحدة، جمعت الأمانة عينات أولية من الفصول والتذييلات الخاصة بالتقرير، التي وجدت بلدان عديدة أنها مفيدة في إعداد تقاريرها.

12- واستجابة لطلبات واردة في المقررين 14/8 و16/8، اعتمد مرفق البيئة العالمية مشروعا متوسط الحجم لدعم البلدان في تقييم التقدم نحو هدف 2010، المطلوب أن تقدمه البلدان أساسا من خلال التقرير الوطني الرابع. وقدم تمويل على ثلاث مراحل لهذا المشروع إلى 140 بلدا مؤهلا، بإجمالي تمويل قدره 1.5 مليون دولار أمريكي. وسيقدم تحليل مختصر للخبرات والدروس المستفادة من تنفيذ هذا المشروع في القسم ثالثا أدناه.

الأنشطة التي اضطلعت بها الأمانة وشركاؤها لتيسير إعداد التقرير

13- نظمت الأمانة بالاشتراك مع وزارة البيئة اليابانية ومركز بحوث الأحياء البرية الياباني، وبدعم من اليابان، حلقة عمل إقليمية لجنوب وجنوب-شرق وشرق آسيا بشأن التقرير الوطني الرابع، من 2 إلى 4 ديسمبر/كانون الأول 2008 في تسوكوبا، اليابان. وشارك ما مجموعه 17 بلدا في حلقة العمل. ولم تيسر حلقة العمل هذه عملية إعداد جميع التقارير القطرية فحسب، بل نتج عنها أيضا العديد من التوصيات المفيدة. ويرد تقرير حلقة العمل هذه (UNEP/CBD/4NRCBW-ASI/1/2) على موقع الاتفاقية على الانترنت في https://www.cbd.int/doc/meetings/nr/4nrcbw-asi-01/official/4nrcbw-asi-01-02-en.pdf.

14- كما نظمت الأمانة أيضا بدعم من النرويج واليونيب، فضلا عن المعهد الإثيوبي لحفظ التنوع البيولوجي، حلقة عمل لأقل البلدان نموا بشأن التقرير الوطني الرابع من 4 إلى 8 مايو/أيار 2009، في أديس أبابا. وشارك ما مجموعه 22 بلدا، معظمهم من أفريقيا، في حلقة العمل. ونتيجة لذلك، قدم 15 بلدا تقريره خلال ثلاثة أشهر بعد حلقة العمل. ويرد تقرير حلقة العمل (UNEP/CBD/4NRCBW-LDC/1/2) على موقع الاتفاقية على الانترنت في https://www.cbd.int/doc/?meeting=4NRCBW-LDC-01.

15- وكان معدل تقديم التقارير الوطنية الرابعة أكثر ارتفاعا من قبل بلدان آسيا وأفريقيا عن الأقاليم الأخرى في العالم، مما يشير إلى أن حلقتي العمل كان لهما تأثيرا إيجابيا كبيرا على إعداد التقارير. ولذلك، حسبما يشار أدناه، من المقرر تنظيم حلقات عمل إضافية، عندما تتاح الموارد المالية الضرورية لذلك.

16- ونُظمت أيضا حلقة عمل بشأن تنمية القدرات لبلدان أمريكا الوسطى والبحر الكاريبي من 7 إلى 10 ديسمبر/كانون الأول 2009 في بنما سيتي، بدعم من اليونيب ومرفق البيئة العالمية وبرنامج العد التنازلي لعام 2010 التابع للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية ومكتب اليونيب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وحضر ما مجموعه 17 بلدا حلقة العمل. ويرد تقرير حلقة العمل (UNEP/CBD/4NRCBW-CCA/1/2) على موقع الاتفاقية على الانترنت في http://www.cbd.int/doc/?meeting=WS4NRSP-CCA-01.

17- وبالإضافة إلى ذلك، نظمت الأمانة، من يناير/كانون الثاني 2008 إلى يونيه/حزيران 2009، ما مجموعه 14 حلقة عمل إقليمية أو دون إقليمية بشأن الإستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وتعميم التنوع البيولوجي. ولعبت جميع حلقات العمل هذه دورا حاسما في دفع العمليات الوطنية المتعلقة بإعداد التقرير، من خلال إدخال مبادئ توجيهية ذات صلة وتيسير تبادل الخبرات فيما بين البلدان. والأهم من ذلك، أسهمت عمليات الاستعراض الوطني للإستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي المضطلع بها قبل حلقات العمل وأثناء انعقادها إسهاما مباشرا في إعداد التقارير الوطنية الرابعة، وخاصا فيما يتعلق بالفصلين الثاني والثالث.

18- كما نظمت الأمانة عددا من الأحداث الجانبية على هامش بعض الاجتماعات الرئيسية المنظمة في إطار الاتفاقية. وعلى سبيل المثال، نظمت الأمانة حدثا جانبيا لنحو 65 مشاركا خلال الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف المعقود في بون من 19 إلى 30 مايو/أيار 2008. ووجد أن جميع هذه الأحداث الجانبية مفيدة في إعداد التقرير الوطني الرابع.

19- وتنظم الأمانة، بالتعاون مع المكاتب الإقليمية لليونيب والشركاء الآخرون، عددا من حلقات العمل خلال أبريل/نيسان، ومايو/أيار ويونيه/حزيران 2010 لتلك البلدان التي لم تقدم تقريرها الوطني الرابع بحلول نهاية فبراير/شباط 2010. وتستهدف حلقات العمل هذه في المقام الأول بلدان من أوروبا، وأمريكا اللاتينية، ومنطقة المحيط الهادئ والشرق الأوسط. وستنظم حلقات عمل إضافية وزيارات قطرية للمتابعة إذا كانت هناك ضرورة لذلك في الفترة من يونيه/حزيران إلى سبتمبر/أيلول 2010، بهدف تحقيق أقرب ما يكون من نسبة 100 في المائة لمستوى تقديم التقارير الوطنية الرابعة قبل الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف.

ثالثا- الخبرات والدروس المستفادة من الجولة الرابعة للإبلاغ الوطني بموجب الاتفاقية

شكل ومحتوى التقرير، وعملية الإعداد

20- من الواضح أن مدى ملائمة المعلومات الواردة في التقارير الوطنية الرابعة قد تحسنت بشكل ملحوظ نتيجة استخدام الشكل السردي، مقارنة بشكل السؤال والجواب المستخدم في إعداد التقريرين الوطنيين الثاني والثالث. أولا، هناك معلومات أكثر بكثير عن حالة واتجاهات التنوع البيولوجي، والمزيد من التحليل للتهديدات التي يتعرض لها التنوع البيولوجي، بما في ذلك الدوافع المباشرة وغير المباشر للتغير. وثانيا، تقدم العديد من التقارير استعراضا متعمقا لتنفيذ إستراتيجياتها وخطط عملها الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، على الرغم من أن بعضها أقر بعدم وجود نظام رصد لتقصي تنفيذ الإستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. وثالثا، تقدم العديد من التقارير حالات وأمثلة مفيدة لدعم عمليات استعراض تنفيذ الإستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، والتعميم والتقدم نحو هدف 2010. وبالإضافة إلى ذلك، تعرض بعض التقارير معلومات تفصيلية تتعلق بتنفيذ برنامج العمل بشأن المناطق المحمية في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي.

21- وفي الوقت الحالي، ينبغي ملاحظة أن هناك عددا من العوامل التي تؤدي إلى تعقيد عملية تحليل المعلومات الواردة في التقارير الوطنية الرابعة. أولا، يختلف حجم التقارير إلى حد بعيد، حيث يتكون أقصر تقرير من 32 صفحة وأطول تقرير مما يزيد عن 200 صفحة. وبعبارة أخرى، تشتمل بعض التقارير على معلومات كثيرة في حين تشتمل تقارير أخرى على معلومات قليلة، مما يمثل تحديا كبيرا أمام إجراء استعراض عالمي.

22- وثانيا، تفتقر العديد من التقارير إلى هيكل داخلي متوازن. وتقدم تقارير عديدة معلومات كثيرة عن حالة واتجاهات التنوع البيولوجي التهديدات الرئيسية التي تواجهه، ومعلومات أقل نسبيا أو تحليلا عن تنفيذ الإستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وتعميم التنوع البيولوجي والتقدم نحو هدف 2010. ويؤدي عدم التوازن هذا إلى صعوبات كبيرة أمام عمليات الاستعراض الموضوعية لتنفيذ الاتفاقية. وثالثا، تقدم بعض التقارير تحليلا كميا في معظم الأحيان عن تنفيذ الإستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي والتقدم نحو هدف 2010، على الرغم من أن المبادئ التوجيهية تشجع الأطراف على التركيز بدرجة أكبر على النتائج وتقديم حالات أو قصص نجاح.

23- ورابعا، فإن فائدة المعلومات في العديد من التقارير تضعفها حالات التداخل أو التكرار فيما بين الفصول المختلفة، على الرغم من أن المبادئ التوجيهية تسلط الضوء على الترابط الوثيق بين مختلف الفصول وتشير إلى أن الأطراف ينبغي أن تعزز التحليل الوارد في أي فصول عن طريق الإشارة إلى النتائج الواردة في فصل آخر. وتعتبر هذه المسألة ذات

أهمية خاصة في صياغة الفصل الرابع، الذي طُلب فيه إلى الأطراف تحديد النتائج النهائية من الفصول الثلاثة الأولى وفي الوقت نفسه تحليل التقدم نحو هدف 2010 وغايات وأهداف الخطة الإستراتيجية للاتفاقية.

24- وأخيرا، من التحديات الأخرى التي تواجه العديد من البلدان هي عدم وجود مؤشرات أو خبرات بشأن استخدام المؤشرات لقياس الحالة والاتجاهات والتقدم في تنفيذ الإستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وتحقيق هدف 2010. وعند تحليل الاتجاهات على مدار السنوات، فإن عدم وجود خط أساس أو بيانات أساسية كان بالتأكيد من الصعوبات الكبيرة التي واجهت العديد من البلدان، وخاصة البلدان ذات القدرات المحدودة. كما أن عدم وجود الخبرات المتعلقة بتجهيز وتحليل البيانات ذات الصلة، حتى وإن كانت متوافرة، من التحديات. وفيما يتعلق ببلدان عديدة، فقد أدى عدم وجود رصد منهجي للتنوع البيولوجي أو عدم وضع نظم للمعلومات أو قواعد بيانات ذات الصلة قد صعب من إجراء هذا التحليل. كما أن عدم وجود تنسيق أو تعاون بين الإدارات أو القطاعات ذات الصلة في مجال بناء قاعدة معلومات يعتبر من العوائق التي يتعين على العديد من البلدان النامية التغلب عليها.

25- ومن حيث العملية، أشركت بلدان عديدة، حسبما أشير إلى ذلك، أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك الحكومات والمجتمعات المحلية، في عملية إعداد التقرير. غير أن العديد من البلدان قامت بمجرد تعيين مستشارين لأداء هذه المهمة، ويعزى ذلك جزئيا إلى انخفاض مستوى التمويل، مما أدى إلى إضعاف الغرض من الإبلاغ الوطني. وحسبما هو موضح في المبادئ التوجيهية، ينبغي استعمال المبادئ التوجيهية كأداة لمواصلة التخطيط والاتصال. ولا يمكن أن تؤدي أعمال خبير واحد أو عدد قليل من الخبراء على التقرير إلى تحقيق هذا الغرض.

الحصول على التمويل

26- حسبما طلب مؤتمر الأطراف في مقرريه 14/8 و16/8، اعتمد مرفق البيئة العالمية مشروعا متوسط الحجم يتضمن ثلاث مراحل على التوالي في نوفمبر/تشرين الثاني 2007، وأكتوبر/تشرين الأول 2008 ويوليه/تموز 2009. وحصل ما مجموعه 140 بلدا من أصل 156 بلدا مؤهلا للحصول على تمويل مرفق البيئة العالمية على مبلغ يصل إلى 000 20 دولار أمريكي لكل بلد لإجراء تقييمات وطنية للتقدم نحو هدف 2010. وأدار اليوئنديبي المرحلتين الأوليتين من المشروع وأدار اليونيب المرحلة الثالثة، على الرغم من أن هذا المشروع قدم بصورة مشتركة من قبل البرنامجين. وأنشئت لجنة دائمة معنية بالمشروع لتقديم مقترحات بشأن تنفيذ المشروع. وتألفت اللجنة من الوكالتين المنفذتين، وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي وشركاء آخرين مثل برنامج العد التنازلي لعام 2010 والمركز العالمي لرصد الحفظ التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

27- وينبغي ملاحظة أن بعض التأخيرات في إعداد وتقديم بعض التقارير هي نتيجة للتأخر في تقديم الطلبات من قبل البلدان إلى الوكالات المنفذة، وفي بعض الحالات أيضا، نتيجة التأخيرات في الموافقة على التمويل والصرف من قبل الوكالات المنفذة. كما تسببت الفجوات بين مختلف مراحل المشروع في تأخيرات في الموافقة على التمويل وصرفه. واعتمدت المرحلة الأولى بعد سنة ونصف تقريبا من اعتماد المقرر 14/8 من قبل مؤتمر الأطراف في مارس/آذار 2006. وبالإضافة إلى ذلك، حسبما أشير أعلاه، فقد استمرت الموافقة على المراحل الثلاث نحو سنتين.

28- وثبت أن الدعم الذي قدمه هذا المشروع إلى عدد من حلقات عمل تنمية القدرات الواردة بالتفصيل في القسم ثانيا أعلاه كان مفيدا جدا للبلدان المشاركة. وأوصت العديد من البلدان المشاركة بتنظيم المزيد من مثل هذه حلقات العمل في المستقبل وأعربت أنها ستكون أكثر فائدة إذا عقدت في مرحلة مبكرة من عملية إعداد التقارير الوطنية.

رابعا- مقترحات للتقرير الوطني الخامس

29- يتضح من المعلومات المرتدة المستلمة، أن العديد من البلدان تعتقد أن المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتقرير الوطني الرابع كان لها مزايا بالنسبة لعدد من الجوانب مقارنة بالتقارير الوطنية السابقة وأنه ينبغي إتباعها لإعداد التقارير الوطنية القادمة، مع إجراء بعض التعديلات حسبما يتطلب الأمر. وفي الوقت نفسه، يرى عدد من البلدان أن الانتقال الكامل من شكل السؤال والجواب إلى شكل سردي يجعل التحليل الإحصائي أكثر صعوبة. وهذا السبب، فإنهم يشيرون إلى أن المزيج من الشكلين قد يكون أكثر فائدة عن مجرد أي منهما بمفرده.

30- ومع أخذ جميع هذه الأمور في الاعتبار، من المقترح أن تأخذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتقرير الوطني الخامس نفس الهيكل الأساسي للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتقرير الوطني الرابع، مع إجراء بعض التعديلات. ومن المقترح أن يُستكمل الأسلوب السردي باستخدام موسع لأشكال عامة، بما في ذلك جداول ورسوم بيانية مقترحة واستبيانات. ومن شأن بعض الأسئلة الرئيسية العامة أن تساعد في الحصول على بعض الإحصاءات من خلال الردود على هذه الأسئلة، في حين سيسمح الشكل السردي للبلدان بتقديم تفاصيل. ومن أجل تجنب الفصول الطويلة بلا داع بشأن حالة واتجاهات التنوع البيولوجي، اقترح ألا تقدم الأطراف إلا تحديثا عما قدمته بالفعل في التقرير الوطني الرابع والتقارير الوطنية السابقة. وأخيرا ستُعد أشكال للمساعدة في إجراء عمليات الاستعراض في المستقبل لبرامج العمل المواضيعية والقضايا المتعددة القطاعات.

31- ومن حيث تركيز التقرير، من المقترح أن يركز التقرير الوطني الخامس على:

(أ) التقدم في تنفيذ الخطة الإستراتيجية المحدثة للاتفاقية (2011-2020)، وخاصة نحو الأهداف الوطنية والعالمية أو المراحل الرئيسية؛

(ب) المساهمة في أهداف 2015 ذات الصلة من الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ج) تحديث وتنفيذ الإستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي.

32- وينبغي أن يواصل التقرير التركيز على الإجراءات المتخذة، والنتائج التي تحققت والتحديات التي ووجهت. وينبغي أن تقدم البلدان المزيد من التحليل وليس الوصف. وفيما يتعلق بالعملية، ينبغي أن تواصل البلدان إشراك مختلف أصحاب المصلحة واستخدامها كأداة لمواصلة التخطيط والاتصال.

33- وسوف يشتمل التقرير الوطني الخامس على مساهمات الأطراف في الاستعراضات المتعمقة لبرامج العمل والقضايا المتعددة القطاعات، مما يؤدي إلى عدم وجود حاجة إلى إبلاغ إضافي.

34- وسيتاح مشروع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتقرير الوطني الخامس، والمعدة عل أساس هذه المقترحات، في إضافة بهذه المذكرة (UNEP/CBD/WG-RI/3/6/Add.1)، قبل الاجتماع الثالث للفريق العامل.

35- وحاليا، تقدم الأطراف، وفقا للمقرر 19/5، تقاريرها الوطنية كيما يُنظر فيها مرة كل اجتماعين من اجتماعات مؤتمر الأطراف. وحسبما أشير إلى ذلك أعلاه، من المقترح أن يشتمل التقرير الوطني الخامس، ضمن أمور أخرى، على التقدم نحو المراحل الرئيسية لمنتصف المدة لأهداف التنوع البيولوجي لعام 2020 (انظر مشروع الخطة الإستراتيجية للاتفاقية (UNEP/CBD/WG-RI/3/3)) فضلا عن مساهمة الاتفاقية في أهداف عام 2015 من الأهداف الإنمائية للألفية. ولذلك، من المقترح إعداد التقارير الوطنية الخامسة بحلول مارس/آذار 2014 حتى يمكن النظر فيها في عام 2015. ويستحق تقديم التقارير الوطنية السادسة في مارس/آذار 2019 حتى يمكن النظر في التقدم نحو أهداف 2020 في عام 2020.

خامسا- التوصيات المقترحة

36- قد يرغب الفريق العامل المعني باستعراض تنفيذ الاتفاقية في أن يعتمد في اجتماعه الثالث توصية على النسق التالي:

إذ يلاحظ استعراض الخبرات والدروس المستفادة من التقرير الوطني الرابع بموجب الاتفاقية الوارد في هذه المذكرة،

وإذ يرحب بأنشطة تنمية القدرات التي اضطلع بها الأمين التنفيذي لتيسير إعداد وتقديم التقارير الوطنية الرابعة،

وإذ يرحب أيضا بالدعم المالي المقدم من مرفق البيئة العالمية لمساعدة الأطراف في إعداد تقاريرها الوطنية الرابعة،

وإذ يشدد على أهمية تقديم الدعم المالي للبلدان المؤهلة في الوقت المحدد من قبل مرفق البيئة العالمية ووكالاته المنفذة لإعداد وتقديم التقارير الوطنية في الوقت المحدد،

وإذ يلاحظ الحاجة إلى مواصلة تحسين المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتقرير الوطني الخامس والتقارير القادمة استنادا إلى الاستعراض الوارد في هذه المذكرة،

1- *يحيط علما* بمشروع المبادئ التوجيهية التي أعدها الأمين التنفيذي (UNEP/CBD/WG-RI/3/6/Add.1)؛

2- *يطلب إلى* الأمين التنفيذي أن يواصل إعداد مشروع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتقرير الوطني الخامس، مع مراعاة الآراء المعرب عنها في الاجتماع الثالث للفريق العامل المعني باستعراض تنفيذ الاتفاقية وأن يقدم المبادئ التوجيهية المنقحة كيما ينظر فيها ويعتمدها مؤتمر الأطراف في اجتماعه العاشر.

37- قد يرغب الفريق العامل أيضا في أن يوصي بأن يعتمد مؤتمر الأطراف مقررا على النسق التالي:

إن مؤتمر الأطراف،

إذ يشدد من جديد على أن الإبلاغ الوطني التزام على جميع الأطراف بموجب المادة 26 من الاتفاقية، وأن تقديم التقارير الوطنية في الموعد المحدد هام لاستعراض تنفيذ الاتفاقية حسبما هو منصوص عليه في المادة 23،

1- *يقرر* أن تقدم جميع الأطراف تقاريرها الوطنية الخامسة بحلول 31 مارس/آذار 2014؛

2- *يشجع* جميع الأطراف على إيلاء الأولوية لإعداد التقرير الوطني الخامس حتى تتمكن من تقديمه في الموعد المحدد في الفقرة 1 أعلاه، بغض النظر عن حالة تقديم التقارير المطلوبة في الاجتماعات السابقة لمؤتمر الأطراف؛

3- *يقرر* ما يلي بشأن التقارير الوطنية الخامسة:

(أ) تركز على تنفيذ الخطة الإستراتيجية المحدثة للاتفاقية (2011-2020) وخاصة فيما يتعلق بتحقيق تقدم نحو المراحل الرئيسية للأهداف الرئيسية لعام 2020؛

(ب) تتضمن معلومات تتعلق بالتقدم نحو الهدف المؤقت المتعلق بالتنوع البيولوجي الوارد في الهدف 7 من الأهداف الإنمائية للألفية فضلا عن الأهداف الواردة في الإستراتيجية العالمية لحفظ النباتات وبرنامج العمل بشأن المناطق المحمية؛

(ج) تسمح للبلدان بتقديم استكمالات لهذا التنقيح، وتحديث وتنفيذ الإستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي والإستراتيجيات والخطط والبرامج المماثلة؛

(د) تقدم تحديثا واضحا عن حالة واتجاهات التنوع البيولوجي والتهديدات التي يتعرض لها؛

(هـ) تقدم تقييما عاما عن تنفيذ الاتفاقية، وتتضمن مقترحات بشأن الأولويات في المستقبل على الصعيدين الوطني والدولي؛

4- *يطلب إلى* الأطراف، لدى إعداد تقريرها الوطني الخامس، أن تشير إلى:

(أ) نتائج وآثار الإجراءات المتخذة لتنفيذ الاتفاقية على مختلف المستويات؛

(ب) الخبرات الناجحة والدروس المستفادة من التنفيذ؛

(ج) العوائق التي واجهت التنفيذ؛

5- *يطلب أيضا إلى* الأطراف أن تقدم:

(أ) تحديثا للمعلومات المقدمة في آخر تقرير وطني؛

(ب) المزيد من التحليل وليس الوصف عن حالة التنفيذ؛

6- *يطلب إلى* الأطراف التي تتوقع أن تواجه صعوبة في الالتزام بالموعد النهائي المحدد في الفقرة 1 أعلاه أن تشرع في إعداد التقرير في أقرب وقت ممكن لضمان تقديمه بحلول الموعد النهائي؛

7- *يطلب إلى* مرفق البيئة العالمية أن يقدم دعما ماليا ملائما وفي الوقت المناسب لإعداد التقرير الوطني الخامس والتقارير القادمة، ويطلب أيضا إلى مرفق البيئة العالمية ووكالاته المنفذة ضمان وجود إجراءات لكفالة صرف الأموال بسرعة؛

8- *يطلب إلى* المانحين الآخرين والحكومات والوكالات المتعددة الأطراف والثنائية أن تقدم دعما ماليا وتقنيا إلى البلدان النامية، وخاصا أقل البلدان نموا والدول الجزرية النامية الصغيرة من بينها، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، لإعداد تقاريرها الوطنية؛

9- *يطلب إلى* الأطراف أن تواصل إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين في عملية الإبلاغ الوطني واستخدام التقرير كأداة لمواصلة التخطيط والاتصال بعامة الجمهور لتعبئة الدعم الإضافي للأنشطة المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية والمشاركة فيها؛

10- *يطلب أيضا إلى* الأطراف أن تزيد أوجه التضافر و/أو أن تنسق الإبلاغ الوطني مع الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي لضمان أن ينعكس الموقف الوطني وحالة التنفيذ بصورة شاملة في التقارير الوطنية، وتجنب أعباء الإبلاغ غير الضرورية؛

11- *يطلب إلى* الأمين التنفيذي، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والشركاء الآخرين، أن يواصل تيسير تقديم الدعم إلى البلدان لإعداد تقاريرها الوطنية الخامسة.

المرفق

قائمة بالأطراف التي قدمت تقاريرها الوطنية الرابعة

(حتى 12 مارس/آذار 2010) (حسب ترتيب الاستلام)

التقارير النهائية:

1. إستونيا
2. قيرغيزستان
3. النيجر
4. الكاميرون
5. كوبا
6. الصين
7. غانا
8. بوروندي
9. أفغانستان
10. كمبوديا
11. أستراليا
12. بوتان
13. جمهورية الكونغو الديمقراطية
14. جيبوتي
15. مصر
16. الأردن
17. اليابان
18. ميانمار
19. تايلند
20. طاجيكستان
21. المغرب
22. نيوي
23. منغوليا
24. إيطاليا
25. بولندا
26. بيلاروس
27. السويد
28. نيبال
29. إسبانيا
30. موريتانيا
31. سري لانكا
32. الجزائر
33. الفلبين
34. فييت نام
35. النرويج
36. جنوب أفريقيا
37. ماليزيا
38. أرمينيا
39. جمهورية التشيك
40. أوغندا
41. الاتحاد الأوروبي
42. بوتسوانا
43. المملكة المتحدة
44. كرواتيا
45. الهند
46. رواندا
47. المجر
48. جمهورية كوريا
49. جمهورية مولدوفا
50. الجمهورية العربية السورية
51. فنلندا
52. غينيا
53. جزر القمر
54. المكسيك
55. لبنان
56. توغو
57. فرنسا
58. بلجيكا
59. كندا
60. دومينيكا
61. السودان
62. تونس
63. جمهورية تنزانيا المتحدة
64. كينيا
65. اليمن
66. بنن
67. تركمانستان
68. غينيا الاستوائية
69. مالي
70. إثيوبيا
71. إندونيسيا
72. كونغو
73. شيلي
74. مدغشقر
75. سلوفاكيا
76. رومانيا
77. غرينادا
78. ليتوانيا
79. موناكو
80. الاتحاد الروسي
81. سان تومي وبرينسيبي
82. الرأس الأخضر
83. إسرائيل
84. كوستاريكا
85. لكسمبرغ
86. سلموا
87. ليسوتو
88. غواتيمالا
89. باكستان
90. سوازيلند
91. هندوراس
92. أنغولا
93. الدانمرك
94. توفالو
95. غينيا بيساو
96. فيجي
97. أذربيجان
98. ليختنشتاين
99. نيوزيلندا

المشاريع الأولية المقدمة:

100. كوت ديفوار
101. ليبيريا
102. نيكاراغوا
103. سويسرا
104. تركيا
105. موزامبيق
106. زامبيا
107. البوسنة والهرسك
108. الجمهورية الدومينيكية
109. جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

قائمة بالأطراف التي لم تقدم تقاريرها الوطنية الرابعة

(حتى 12 مارس/آذار 2010)

1. ألبانيا
2. أنتيغوا وبربودا
3. الأرجنتين
4. النمسا
5. جزر البهاما
6. البحرين
7. بنغلاديش
8. بربادوس
9. بليز
10. بوليفيا
11. البرازيل
12. بروني دار السلام
13. بلغاريا
14. بوركينا فاسو
15. جمهورية أفريقيا الوسطى
16. تشاد
17. كولومبيا
18. جزر كوك
19. قبرص
20. جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
21. إكوادور
22. السلفادور
23. إريتريا
24. غابون
25. غامبيا
26. جورجيا
27. ألمانيا
28. اليونان
29. غيانا
30. هايتي
31. أيسلندا
32. إيران (جمهورية – الإسلامية)
33. العراق
34. أيرلندا
35. جاميكا
36. كازاخستان
37. كيريباس
38. الكويت
39. لاتفيا
40. الجماهيرية العربية الليبية
41. مالاوي
42. ملديف
43. مالطة
44. جزر مارشال
45. موريشيوس
46. ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)
47. الجبل الأسود
48. ناميبيا
49. ناورو
50. هولندا
51. نيجيريا
52. عمان
53. بالاو
54. بنما
55. بابوا غينيا الجديدة
56. باراغواي
57. بيرو
58. البرتغال
59. قطر
60. سانت كيتس ونيفس
61. سانت لوسيا
62. سانت فنست وجزر غرينادين
63. سان مارينو
64. المملكة العربية السعودية
65. السنغال
66. صربيا
67. سيشيل
68. سيراليون
69. سنغافورة
70. سلوفينيا
71. جزر سليمان
72. الصومال
73. سورينام
74. جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
75. تيمور ليشتي
76. تونغا
77. ترينيداد وتوباغو
78. أوكرانيا
79. الإمارات العربية المتحدة
80. أوروغواي
81. أوزبكستان
82. فانواتو
83. فنزويلا
84. زمبابوي